

بطاقة سلام وتسامح ومحبة

من اجل اكييتو لكل الوطن السوري

ليكن عيد اكييتو منارة للتسامح والسلام والحرية

لسورية ولكل المواطنين السوريين

يطل على العالم والإنسانية . عيد رأس السنة البابلية الآشورية (الآكييتو) في الواحد من نيسان من كل عام, رمزاً الحرية والسلام والتحرر, ورمزا لقيم السلم والتسامح الإنساني, وبناء المستقبل المزدهر بالأمال الإنسانية العظيمة, وبما يحمله هذا العيد العظيم لكل البشرية من قيم أخلاقية وفكرية للإنسانية تضيء بروح التسامح والمحبة والسلام والحرية, من أجل مستقبل إنساني أفضل.

وتأتي هذه المناسبة الجليلة على سورية عام 2012, ودوامة العنف المسلح الدموية تعصف بمجمل حقوق الإنسان الفردية والجماعية. والوطن جميعه, أرضا وبشرا, يكتسي بألوان الحداد على جميع الذين سقطوا من المواطنين السوريين وعلى جميع من هم في المعتقلات ومن هم عرضة للاختفاءات القسرية ومجهولي المصير. ومن هاجر قسريا إلى خارج أرضه إلى أماكن أكثر أمانا, سواء داخل الوطن أو خارجه.

إننا في المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان في سورية, ان ننظر بعين التقدير والاحترام إلى قرار الآشوريين السوريين في إلغاء جميع المظاهر الاحتفالية, تضامناً مع المدن والبلدات السورية المنكوبة ومع أسر الضحايا الذين سقطوا في الأحداث في سورية, وتأييداً لمطالب المحتجين سلميا, وبتأييداً لمطالب الديمقراطية تعددية, وبتأييداً لسيادة الحريات والديمقراطية, ومن اجل سورية مدنية ديمقراطية تعددية

فإننا نتقدم من جميع المواطنين السوريين عموماً، ومن جميع أبناء الشعب الآشوري سريانا و كلدانا خاصة بالتهنئة بهذه المناسبة الوطنية والإنسانية

تمنين

أن تكون السنة الجديدة سنة مودة وإخاء و سلام لهم ولجميع السوريين. و تؤكد على تمثل جميع قيم هذا العيد بالتسامح والسلام والأمان والكرامة والإنسانية. وان تكون مناسبة وطنية لنا جميعاً، وانطلاقة حقيقية نحو تحقيق السلام والأمان وقيم الحرية والديمقراطية وتحقيق حقوق الإنسان للجميع دون استثناء.

إننا في المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان في سورية، ندين ونستنكر جميع ممارسات العنف والقتل والاعتقال، أيما كانت مصادرها ومبرراتها. كذلك فإننا ندين ونستنكر بشدة الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري بحق المواطنين السوريين، ونطالب الأجهزة الأمنية بالكف عن الاعتقالات التعسفية التي تجري خارج القانون والتي تشكل انتهاكاً صارخاً للحقوق والحريات الأساسية التي كفلتها جميع المواثيق والاتفاقيات الدولية المعنية بذلك. ونبدي قلقنا البالغ من ورود أنباء عن استخدام التعذيب على نطاق واسع وممنهج، مما أودى بحياة العديد من المعتقلين.

وإن نعلن تأييدنا الكامل لممارسة السوريين جميعاً حقهم في التجمع والاحتجاج السلمي والتعبير عن مطالبهم المشروعة والمحقة والعدالة، فإننا نطالب الحكومة السورية بالعمل سريعاً على تنفيذها، من أجل صيانة وحدة المجتمع السوري وضمان مستقبل ديمقراطي آمن ووحد لجميع أبنائه دون أي استثناء. فإننا نتوجه الى الحكومة السورية بالمطالب التالية:

1- الموقف الفوري لدوامة العنف والقتل ونزيف الدم في الشوارع السورية، أيما كانت مصادر هذا العنف وأيما كانت أشكاله ومبرراته .

تشكيل لجنة تحقيق قضائية مستقلة ومحايدة ونزيهة وشفافة بمشاركة ممثلين عن المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان في سورية، تقوم بالكشف عن المسببين للعنف والممارسين له، وعن المسؤولين عن وقوع ضحايا (قتلى وجرحى)، سواء أكانوا حكوميين أم غير حكوميين، وأحالتهم إلى القضاء ومحاسبتهم.

3- إغلاق ملف الاعتقال السياسي وإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين، ومعتقلي الرأي والضمير. وجميع من تم اعتقالهم بسبب مشاركتهم بالتجمعات السلمية التي قامت في مختلف المدن السورية، ما لم توجه إليهم تهمة جنائية معترف بها ويقدموا على وجه السرعة لمحكمة تتوفر فيها معايير المحاكمة العادلة

4- كف أيدي الأجهزة الأمنية عن التدخل في حياة المواطنين عبر الكف عن ملاحقة المواطنين والمثقفين والناشطين، والسماح لمنظمات حقوق الإنسان بممارسة نشاطها بشكل فعلي.

-توضع جميع أماكن الاحتجاز والتوقيف لدى جميع الجهات الأمنية تحت الإشراف القضائي المباشر والتدقيق الفوري في شكاوي التعذيب التي تمارس ضد الموقوفين والمعتقلين والسماح للمحاميين بالاتصال بموكليهم في جميع مراكز التوقيف

6- الكشف الفوري عن مصير المفقودين.

7- اتخاذ التدابير اللازمة والفعالة لضمان ممارسة حق التجمع السلمي ممارسة فعلية.

8- إزالة كافة السياسات التمييزية بحق جميع المواطنين السوريين. على قاعدة المساواة والمواطنة بجميع الحقوق في إطار الوحدة الوطنية للبلاد

والمقرار دستوريا

لجميع الحقوق القومية لجميع الأقليات القومية في سورية.

بمقتضى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والتوصيات المقررة ضمن الهيئات التابعة لمعاهدات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية، ووفاء بالالتزامات الدولية بموجب تصديق الحكومة السورية على المواثيق الدولية المعنية باحترام حقوق الإنسان

ضمان الحقوق والحريات الأساسية لحقوق الإنسان في سورية، عبر تفعيل مرسوم إلغاء حالة الطوارئ والأحكام العرفية .

دمشق 142012

المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان في سورية

1- لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سورية (ل.د.ح).

2- المنظمة الكردية للدفاع عن حقوق الإنسان والحريات العامة في سورية (DAD)

3- المنظمة العربية لحقوق الإنسان في سورية

4- اللجنة الكردية لحقوق الإنسان في سوريا (المرصد).

5- المنظمة الوطنية لحقوق الإنسان في سورية

6- منظمة حقوق الإنسان في سورية - ماف